الأمم المتحدة

A/58/803–S/2004/398

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
18 May 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون
البند ٣٠ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل البيان الصادر عن وزارة الشؤون الخارجية في تركيا، المؤرخ ١ أيار/مايو ٢٠٠٤، والمعنون ''بيان بشأن عضوية قبرص في الاتحاد الأوروبي''، الذي جرى تعميمه بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٠ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن، مع الإشارة إلى الوثيقة A/58/781-S/2004/351 المؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠٠٤، كما أود أن أرفق طيا البيان الصادر عن وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية قبرص بشأن الوثيقة المذكورة آنفا (انظر المرفق).

وأكون ممتنا، لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أندرياس د. **مافروياني**س

200504 200504 04-35516 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

بيان صادر عن وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية قبرص

بالإشارة إلى البيان الصادر عن وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية تركيا، في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤، (A/58/781-S/2004/351، المرفق) تعلن وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية قبرص ما يلي:

إن حكومة جمهورية قبرص هي حكومة قبرص المعترف بها دوليا، وتتمتع بالصلاحية والسلطة لتمثيل الدولة، بالرغم من الانقسام الفعلي للجزيرة جراء الغزو التركي عام ١٩٧٤. ولقد تكرر التأكيد باستمرار على عدم شرعية 'الجمهورية التركية القبرصية الشمالية'، من جانب جهات من بينها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومحكمة العدل للجماعات الأوروبية. ويبين قرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) أن المجلس ''يأسف لإعلان السلطات القبرصية التركية بشأن الادعاء بانفصال جزء من جمهورية قبرص''، و ''يرى أن هذا الإعلان غير ملزم قانونا، ويدعو إلى سحبه''. وبالإضافة إلى ذلك ففي القرار ٥٥٠ (١٩٨٤)، يعرب المجلس عما يساوره من شديد القلق إزاء ''الاجراءات الانفصالية في الجزء المحتل من جمهورية قبرص''، ويدعو ''جميع الدول إلى عدم الاعتراف بالدولة المزعومة 'الجمهورية التركية لقبرص الشمالية' ويطلب إليها ألا تقدم أية تسهيلات إلى الكيان الانفصالي السالف الذكر أو تمد له يد المساعدة بأي حال من الأحوال''. وعلاوة على ذلك تصف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (قضية لويزيدو ضد تركيا)، الجمهورية التركية لقبرص الشمالية بأنها إدارة محلية تابعة لتركيا.

واعتبارا من ١ أيار/مايو ٢٠٠٤، غدت جمهورية قبرص عضوا كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي، استنادا إلى معاهدة الانضمام الموقعة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، والتي صدقت عليها ١٥ دولة عضو وثم البلدان العشرة التي انضمت بعد ذلك إلى الاتحاد الأوروبي. وينص البروتوكول ١٠ للمعاهدة على شروط انضمام قبرص إلى الاتحاد في حالة عدم التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص بحلول موعد الانضمام. وفي هذه الحالة وحتى لو أصبح إقليم جمهورية قبرص برمته جزءا من الاتحاد الأوروبي، فإنه طبقا لأحكام البروتوكول، يعلق تطبيق تشريعات الاتحاد في المناطق، التي لا تمارس فيها حكومة الجمهورية سيطرة فعالة.

ولذا فمن المؤسف والمخيب للآمال جدا، أن نظل نشاهد إصرار تركيا، البلد الذي يتطلع إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، على عدم الاعتراف بجمهورية قبرص، الدولة العضو في الاتحاد. كما أن على تركيا أن تفي بالتزامات محددة، تتعلق بقبرص، ناشئة من اتفاق الاتحاد الجمركي الذي أبرمته مع الاتحاد الأوروبي، ومن القانون الدولي أيضا.

وتشكل تركيا مثالا فريدا لبلد يتطلع إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مع احتفاظه بقوة احتلال عسكرية في دولة عضو.

وإن قبول القبارصة الأتراك للخطة المقترحة لحل مشكلة قبرص، التي وضعها الأمين العام في صورتها النهائية في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، بينما لم يوافق عليها القبارصة اليونانيين الذين ينتهجون عملية ديمقراطية، لا يغير من الحقيقة التي مفادها أن تقسيم الجزيرة قد سببه الغزو التركي، وما أعقبه من احتلال، لا يزال قائما، في جزء من الجزيرة. ولم يرفض القبارصة اليونانيون حل مشكلة قبرص. ولكنهم فقط لم يوافقوا على هذه الخطة بالذات. ولا تزال حكومة جمهورية قبرص تتمسك بموقفها الثابت، المنسجم مع هدف تحقيق تسوية صالحة وعملية متفاوض عليها بشأن اتحاد يتألف من منطقتين ومجتمعين محليين، بما يكفل الأمن والتقدم والازدهار لجميع القبارصة.

وبغرض تيسير إعادة توحيد قبرص، أعلنت جمهورية قبرص للاتحاد الأوروبي في ٢٦ نيسان/أبريل، عزمها على توسيع نطاق برنامج التدابير لما فيه منفعة القبارصة الأتراك، والذي يجري تنفيذه منذ العام الماضي، بحيث يشمل التجارة، رهنا بإجراءات وقواعد الاتحاد الأوروبي، بشأن السلع التي يتم الحصول عليها بالكامل، فضلا عن التجارة فيما بين أنحاء الجزيرة، ومن السلع المصنوعة، التي تنتج في المنطقة المحتلة. وعلاوة على ذلك، نادت حكومة جمهورية قبرص بأن يتاح منذ الآن مبلغ ٢٥٩ مليون يورو للسنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٦، والذي خصصه الاتحاد الأوروبي للقبارصة الأتراك ، عند التوصل إلى تسوية قبرصية.